

# حكايكا

## التضامن بين بلديات يلدأ والشاغور والميدان تفرق شوارعه بالوحل والقمامة

إراما محمد

وصلت «الوطن» مؤخراً شكاوى عن تراكم قمامة وبرك ماء تتحول إلى وحل عند هطل الأمطار في بعض أحياء منطقة التضامن في محافظة دمشق.

مدير النظافة بمحافظة دمشق عماد العلي أكد عدم وجود أي مشاكل في النظافة في منطقة التضامن بالقرب من جامع الحسين بن علي، باستثناء الجزء التابع لبلدية يلدأ في ريف دمشق، مبيناً أنه بالتواصل مع مديرية التنظيم والتخطيط العمراني تم تحديد الحدود بين يلدأ والتضامن، مشيراً إلى أن بلدية يلدأ بالتعاون مع مديرية النظافة بمدينة دمشق رحلت القمامة المتراكمة في المنطقة الفترة الماضية.

وبين العلي أن ما من تأخير لترحيل القمامة من الحاويات إلى اليوم التالي، وإن حصل فقد يكون متأخر وردية عمل واحدة، مشيراً إلى أن البعض ونتيجة ترميم منازلهم يرمون الأنقاض والأتربة بجانب حاويات القمامة وهو أمر مخالف لقانون النظافة ويوجب فرض الغرامة، إلا أن صعوبة الوصول للشخص الذي رمى الأتربة يحول دون ذلك، مؤكداً عدم ورود أي شكاوى بخصوص الموضوع، ومشيراً إلى أن ترحيل الأنقاض من الممكن أن يتأخر لليوم التالي حتى تتوافر الآلية المناسبة وتقوم بها إدارة خدمات الميدان لكون المنطقة تتبع إدارياً لها.

وأكد العلي أن القسم الخاص بمدينة دمشق في حي التضامن يخضع للتزفيت بشكل دوري، مشيراً إلى أن تجديد الزيت للتقليل من حفر المياه يتبع لمديرية الصيانة في المحافظة.

بدورها أكدت مديرة البلديات بمحافظة ريف دمشق أنيبة البلديكي ورود عدد كبير من الشكاوى أغلبها هاتفياً حول تراكم القمامة بجانب جامع الحسين بن علي، مشيرة إلى أن المنطقة التي بجانب الجامع تابعة لبلدية الشاغور وهي عبارة عن حدود بين الشاغور و يلدأ، ومبينة أن البلديتين بالتعاون بينهما أزالتا جميع أكوام القمامة وجرى ترحيلها إلى المكبات الرئيسية إضافة إلى وضع حاويات لمنع التراكم مرة أخرى. وبينت البلديكي أن تجديد الزيت بشكل دوري لدخل حي التضامن تقوم به مديرية الخدمات الفنية بمحافظة ريف دمشق وليس محافظة دمشق، كاشفة عن وجود عقد صيانة زفتية قيد التصديق وسيطبق خطط إسعافية لإغلاق حفر الماء بشكل مؤقت عن طريق دائرة الخدمات الفنية بالمحافظة.

### محمد راكان مصطفى

كشف رئيس فرع الجرائم الإلكترونية في إدارة الأمن الجنائي العقيد حيدر فوزي عن تعاقب الوزارة على إنشاء مخبر جنائي رقمي شامل على مستوى عال، منوهاً باهتمام الوزارة بشكل كبير بهذا المشروع وبأنه تم تخصيص المبنى الخاص بالمخبر، وخلال أشهر قليلة سوف يتم الانتهاء من تجهيزه.

وأكد فوزي أن المخبر سيكون له دور كبير في كشف الجرائم الإلكترونية وفي مجال الدليل الرقمي، بما يضمن تطوير أدوات البحث الجنائي الرقمي لتتفوق على الجرائم الرقمية التي تظهر أشكال جديدة منها يومياً، بحيث يتم تحديد هوية الفاعل وتثبيت الدليل الرقمي على جريمته.

وبين فوزي أنه في كل لحظة تحدث جريمة إلكترونية ولكن لا يدرك الجميع ذلك، مضيفاً: طامنا سلطنا أنفسنا للتقنية فلم نعد بنمأى عن التعرض للجريمة.

وكشف فوزي عن ضبط ٥ شبكات تمارس التسويق الإلكتروني (المهرمي) تضم آلاف الأشخاص، مؤكداً ضبط مديري الشبكات وتوقيعهم، كما تم إلقاء القبض على عدة شبكات لقيامهم بالاحتيال.

وأوضح فوزي أنه يتم التسويق الإلكتروني لبعض الأفكار وإقناع أشخاص آخرين بالدخول في مشروع تجاري لتحقيق الأرباح، كما يبدو الموضوع في بدايتها، الذين ينضمون لاعتقادهم أنهم يمارسون عملاً نظامياً تجارياً، بحسب الدعاية التي وجهت لهم، ويقومون بدورهم بإقناع آخرين بالانضمام وذلك حسب مبدأ الشجرة، (كل شخص يضم شخصين)، مضيفاً: تم استغلال هذا النشاط كان مرخصاً في البداية مثل كيونت والتي تم فيما بعد الاكتشاف بأنها عملة نصب وتم إغلاقها، إلا أنهم قاموا بالتعامل بالعملة السورية

## ١٤٠٠ قضية توزعت بين ابتزاز واختراق.. ولإعلاميين حيز كبير من الشكاوى

# فوزي لـ «الوطن»: صحفي يبتز ٢٠ زميلاً له وأم تبتز بناتها من زوجها الأول

الذي تتعامل معه أن يتسبب بجهله بطريقة حماية حسابه بالسماح بالاختراق والوصول إلى محتوى المراسلات.

ونفى فوزي ضبط أي حالة تعامل بالعملة الإلكترونية البيتكوين في سورية، كما أكد عدم ضبط أي حالات اتجار بالبشر عبر الشبكة الإلكترونية، منوهاً بأن معظم الجرائم المعلوماتية في سورية تقع عبر الفيس بوك والواتس آب وتصل إلى نحو ٨٠ بالمئة من إجمالي الجرائم وبأغلبها جرائم قذح ودم واختراق.

ولفت فوزي إلى وجود قضايا ابتزاز كثيرة، مؤكداً وجود أحد الأشخاص قام بابتزاز ٢٥ شخصاً وشخص آخر إعلامي قام بابتزاز نحو ٢٠ شخصاً من الشخصيات الإعلامية المعروفة.

وكشف فوزي عن تنظيم الفرع حتى تاريخه لـ ١٤٠٠ ضبط، وتوزعت القضايا بين ابتزاز واختراق حرية الحياة الخاصة، مشيراً إلى أن الإعلاميين تناولوا حيزاً كبيراً من الشكاوى الواردة للفرع، مبيناً بأن انتقال الإعلاميين من النص المهني والحوار إلى القبح والذم والتشهير يعني وقوع الجريمة.

وبين فوزي أن الدخول إلى منظومة الغير بشكل غير مرخص يعاقب عليه القانون بالغرامة والحصول على المعلومات بالنسخ على فلاشة بدون إذن تصل العقوبة إلى السجن، وشددوا المشرع إذا كان المركب موظفاً.

وعرض فوزي لأحدى القضايا التي عمل عليها الفرع مؤخراً عن قيام والدة بتصوير بناتها من زوجها الأول، ومنهن متزوجات بكاميرا جهاز الموبايل دون علمهن، وقامت بإعطاء الصور لزوجها لابتزازها جنسياً، وإجبارهن على ممارسة الفعل الفاحش، كما قامت بمساعدته بالابتزاز عبر تهديد بناتها بأن زوجها سينشر الصور إن لم يقمن بتنفيذ طلباته، كما تبين بأن إحدى البنات زوجة لأخ زوج الأم المبتز.



## ٨٠ بالمئة من الجرائم الإلكترونية تقع عبر الفيس بوك والواتس آب

وتتبعه الجرائم وبأغلبها جرائم قذح ودم واختراق. ولفت فوزي إلى وجود قضايا ابتزاز كثيرة، مؤكداً وجود أحد الأشخاص قام بابتزاز ٢٥ شخصاً وشخص آخر إعلامي قام بابتزاز نحو ٢٠ شخصاً من الشخصيات الإعلامية المعروفة. وكشف فوزي عن تنظيم الفرع حتى تاريخه لـ ١٤٠٠ ضبط، وتوزعت القضايا بين ابتزاز واختراق حرية الحياة الخاصة، مشيراً إلى أن الإعلاميين تناولوا حيزاً كبيراً من الشكاوى الواردة للفرع، مبيناً بأن انتقال الإعلاميين من النص المهني والحوار إلى القبح والذم والتشهير يعني وقوع الجريمة. وبين فوزي أن الدخول إلى منظومة الغير بشكل غير مرخص يعاقب عليه القانون بالغرامة والحصول على المعلومات بالنسخ على فلاشة بدون إذن تصل العقوبة إلى السجن، وشددوا المشرع إذا كان المركب موظفاً. وعرض فوزي لأحدى القضايا التي عمل عليها الفرع مؤخراً عن قيام والدة بتصوير بناتها من زوجها الأول، ومنهن متزوجات بكاميرا جهاز الموبايل دون علمهن، وقامت بإعطاء الصور لزوجها لابتزازها جنسياً، وإجبارهن على ممارسة الفعل الفاحش، كما قامت بمساعدته بالابتزاز عبر تهديد بناتها بأن زوجها سينشر الصور إن لم يقمن بتنفيذ طلباته، كما تبين بأن إحدى البنات زوجة لأخ زوج الأم المبتز.

وبمبالغ صغيرة بنحو ٥٠ ألف ليرة مثلاً بحيث لا يكون من الصعب على الكثير تأمينه. وأشار فوزي إلى أن القسم الأكبر من المبالغ تذهب لرأس الهرم ويوزع جزء بسيط على باقي أفراد الشبكة الذين يستقبطون أفراداً جديداً، وإذا لم يستطع جلب أحد لا يحصل على شيء ما يعني أن مدير الشبكة راجع على كل الحالات، وتابع: كنا نتصدّم بأن معظم

## الطلاق ضمن الحدود الطبيعية في اللاذقية

# صباح لـ «الوطن»: وسائل التواصل الاجتماعي باتت تلعب دوراً في حالات الطلاق

## بعد عقود من الانتظار والوعد هل يصبح المسح

### العقاري لمناطق المخالفات في طرطوس قاعدة للحل؟

تقدرة الجهة الإدارية.

وأشار مدير الشؤون الفنية أن مناطق المخالفات الجماعية في مدينة طرطوس تبلغ مساحتها ٤٠٠ هكتار تقريباً وتتنوع في أحياء (الزهرة - وادي الشاطر - رأس الشغري - الرادار - أبو عصفه - روم الذهب) وتم وضع مخطط تنظيمي لتوسع المدينة ضم جميع هذه المناطق وصدر بموجب القرار الوزاري رقم ١٦٥٤ لعام ٢٠٠٨ مؤمداً أنه تعذر تطبيق التنظيم على هذه المناطق حتى صدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥ حيث تضمنت في الفقرة (ب) من المادة ٥/ يطبق التنظيم في حالة مناطق مخططات الرفق الطبوغرافي المساحي تمهيداً لاستصدار مراسيم خاصة بهذه المناطق عملاً بالمادة رقم ١٢/ من القانون رقم ٢٣/ لعام ٢٠١٥. (تاريخ نفاذ القانون رقم ٢٣/ لعام ٢٠١٥).

بناءً عليه صدر قرار مجلس مدينة طرطوس رقم ٤٥/ لعام ٢٠١٦ المتضمن الموافقة على إخضاع مناطق المخالفات رقم ٢٠١٦ والتي تضمنت إخضاع العقارات المخالفة بالتوسع الصادر بالقرار ١١٠١ لعام ٢٠١٦ ومناطق السكن العشوائي المنكورة أعلاه بالمناطق رقم ٢٣/ لعام ٢٠١٥.

علماً أنه تم اقتراح إحداث ١٤ منطقة تنظيمية وفق أحكام القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ موزعة على المنطقة الواقعة شمال عقدة الشيخ سعد والمنطقة الواقعة في حي الزهرة والمنطقة الواقعة شمال مستشفى الجنوبي. بالإضافة لتقسيم منطقة التوسع الجنوبي.

طرطوس - الوطن

تشكل مناطق المخالفات بطرطوس إحدى أهم المشكلات الهمزة التي يتم ترحيلها من مجلس مدينة طرطوس فما جديد الحلول مع المجلس الجديد للمدينة؟ مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن أكد أن المؤسسة العامة للدراسات والاستشارات الفنية (فرع المنطقة الوسطى) بإشراف أعمال المسح العقاري والطبوغرافي لمناطق المخالفات بطرطوس بدأت من حي أبو عصفه. موضحة أنه تم التعاقد مع المؤسسة لإعداد مخططات الرفق الطبوغرافي المساحي تمهيداً لاستصدار مراسيم خاصة بهذه المناطق عملاً بالمادة رقم ١٢/ من القانون رقم ٢٣/ لعام ٢٠١٥. كونهما الجهة التي قامت بإجراء أعمال الرفق الطبوغرافي لهذه المناطق سابقاً ولديها الخبرة الكافية للقيام بهذه الأعمال بالسرعة الكافية وتبلغ مدة إنجاز العقد المبرم ستة وأحد. وبين حسن أنه وبموجب القانون ٢٣ لعام ٢٠١٥ تستثنى مناطق المخالفات الجماعية التي يصدر مرسوم بإحداها كممنطقة وفق أحكام هذا القانون مؤكداً أنه يجوز منح رخص البناء على بعض مفاصل المنطقة الحديثة وفقاً لمخططات التقسيم على أن يكون مجموع الحصص السهمية لطالب الترخيص تعادل مساحة المقسم المراد ترخيصه مضافاً إليها ما يصيب المقيم من المساحة المجاورة المنصوص عليها في المادة ٤/ من هذا القانون واستيفاء تأمين مالي لقاء نفقات وأعباء مرافق تخديم المنطقة

اللاذقية مقابل ٩٤٤ حالة طلاق حتى نهاية شهر أيلول من العام الماضي، في حين أنه وخلال نفس المدة من العام الجاري، تم تسجيل ٤٢٦١ حالة زواج مقابل ١٠١١ حالة طلاق في المحكمة ذاتها. وبحسب الإحصائية -التي حصلت «الوطن» على نسخة منها- لفت مصطفى إلى تسجيل حالات الزواج والطلاق خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٧، مقابل ٢٢٤ حالة زواج و١٨٥ حالة طلاق خلال المدة نفسها من عام ٢٠١٨، في حين أن محكمة عين البيضاء سجلت ١٢٠ حالة زواج في الفترة المذكورة من العام المنصرم، مقابل ٦١ حالات طلاق، لتسجل خلال العام الحالي ١١٧ حالة زواج و٩ حالات طلاق، بالإشارة إلى تسجيل محكمة عين الشرفية وعين التينة، ١٠ حالات طلاق (٣ في الأول - ٧ في الثانية) دون تسجيل أي حالة زواج في المحكمتين خلال الفترة نفسها في كل من عام ٢٠١٧ و٢٠١٨. ولفت القاضي الشرعي الأول، إلى أنه ويتدفق مجموع حالات الزواج إلى الطلاق لعام ٢٠١٧، ومقارنتها مع مجموع حالات الطلاق بنفس العام يتبين نفسها من العام الحالي مقابل ٣١ حالة طلاق. كما سجلت محكمة صلنفة ٥٤ حالة زواج مقابل حالتين طلاق في المدة المذكورة من عام ٢٠١٧، مقابل ٤٤ حالة زواج و٤ حالات طلاق خلال عام ٢٠١٨، في حين أن محكمة قسطل المعاف سجلت ٤٩ حالة زواج خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠١٧.



ما يؤدي بنهاية المطاف إلى طلب التفريق، لافتاً إلى أن هذا الأمر يتعلق بموضوع التفريق لعلة الشقاق.

وفي إحصائية عن حالات الطلاق والزواج لدى المحاكم الشرعية في محافظة اللاذقية خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨، بين القاضي الشرعي الأول في اللاذقية على مصطفى لـ «الوطن» أنه وخلال عام ٢٠١٧ تم تسجيل ٤٣٢٦ حالة زواج في محكمة

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف المحامي العام في محافظة اللاذقية شكيب صبحوح في تصريح خاص لـ «الوطن»، عن وجود حالة من الاستقرار الاجتماعي العائلي في اللاذقية خلال عامي ٢٠١٧-٢٠١٨، مبيناً أن هناك تقارباً ما بين حالات الطلاق خلال العامين المذكورين.

وبين صبحوح أنه من خلال تدقيق حالات الطلاق من معاملات ووثائق وأحكام العام الماضي ومقارنتها مع مفيلااتها من العام الحالي حتى نهاية شهر أيلول الماضي، يوضح بأن هذه الحالات متقاربة مع الأخذ بعين الاعتبار ما تبقى من مدة حتى نهاية العام الجاري.

وأكد المحامي العام، أنه وبالإشارة إلى عدد سكان المحافظة والوافدين إليها من باقي المحافظات، نرى أن عدد حالات الطلاق ضمن الحدود الطبيعية.

وعن أسباب الانفصال، يقول صبحوح إن حدوث حالات الطلاق المستخلصة مما هو

قائم لدينا من دعاو، تتمثل بالدر الذي أخذت عليه وسائل الإعلام الاجتماعي الحديث «فيسبوك وتويتر»، لجهة نشر بعض القضايا العائلية التي ما كان يمكن الإطلاع عليها من قبل، بالإضافة إلى انتشار المقاطع الإباحية المخرسة والمسيئة للعلاقات العائلية التي تؤدي بالنتيجة إلى فقتت الأسرة. وأضاف صبحوح أن ما نجم عن الأزمة

الوطن

كشف مدير الرقابة والجودة في وزارة السياحة زهير أرضوملي أن عدد الضبوط المنتظمة بحق المنشآت السياحية في سورية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر العاشر بلغ ١٠٥٠ ضبطاً، مشيراً إلى أن الضبوط توزعت بين عدم الإعلان عن الأسعار وعدم تقديم وصفات نظامية، إضافة لمخالفات في شروط التفتيش والتعليمات الصحية.

وبين أرضوملي لـ «الوطن» أن عدد الإغلاقات التي طالت المنشآت السياحية المخالفة بنفس الفترة بلغ ١٧٥ إغلاقاً، منوهاً بأن الإغلاقات لا تتم بشكل عشوائي، إنما يتم الإغلاق في حال الإخلال بالمعايير الصحية سواء بشرط حفظ المواد الصحية أو الإخلال بمعايير النظافة ووجود قذارة في عيانات المواد الغذائية، أو حسب نتائج العيانات التي يتم سحبها من المواد الغذائية المحفوظة بالمنشأة، إضافة لعدم وجود ترخيص. وأكد أرضوملي أنه في حال عدم حصول المنشأة على ترخيص إداري أو سياحي، أو المنشآت التي تحمل اسم مطعم وخالف القانون بتحويله إلى بار أو ملهى ليلي، يتم بموجبها الإغلاق، إلى حين يوضع ضمن الأساس وتعديل تصنيفه أو تعديل الترخيص المنحوخ له،

منوهاً بأن الغرض من هذا الإجراء هو الحرص على عوائد الخزينة المركزية من الضرائب المفروضة على المنشآت، إن أم طمعاً من مستوى نجمتين يدفع لليل أو الملهى دفع ٢٠٪.

وكشف أرضوملي أن العدد الإجمالي للمنشآت السياحية المرخصة والتي تشمل مكاتب السياحة والسفر في سورية ٤٥٠٠ منشأة، يوجد أكثر من ١٥٠٠ منها مخرباً وخارج عن الخدمة، مشيراً إلى أن المنشآت السياحية في محافظة

إدلب شبه مدمرة بالكامل بنسبة تفوق ١٠٠٪، كما أن هناك محافظات كمحافظة حلب تعرضت للتدمير، لكنها حالياً بدأت بالتعافي. وبالنسبة لمناطق ريف دمشق بين أرضوملي أن كلاً من الزبداني وبلودان عادت للاستثمار ١٠٠٪، وأكد أن منطقة صيدنايا ستعود للاستثمار السياحي قريباً بذات النسبة، وذلك بفضل الجدوى من الاستثمار وتحقيق القيمة الاقتصادية، والثقة بالمنتج السياحي السوري.

وفي السياق أكد أرضوملي أن ارتفاع سعر الدولار مؤخراً، لم يؤثر إطلاقاً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية المقدمة في المنشآت السياحية، مرجعاً السبب لوفرة المواد الغذائية المحلية، وخاصة بعد عودة كثير من المصانع للاستثمار،



## جميع منشآت بلودان والزبداني عادت إلى الاستثمار

المفروضة من ٢٥ ألفاً إلى ١٥٠ - ٢٠٠ ألف ليرة سورية والتي تشكل بدورها عامل رده لأصحاب المنشآت المخالفة، إضافة للنواحي التشغيلية وتعريف المواطنين بحقوقه وواجباته وكذلك تطوير آلية الرقابة من خلال ما يسمى «بمكاسحات الغذاء» والتي تعمل على كشف الغذاء المقدم، إضافة لموضوع الضبط الإلكتروني، والذي يتم من خلال بيانات المنشأة وذلك بهدف التقييم السريع، وتحليله ومعرفة المشكلة ومعالجتها ومن ثم إرسال الضبط إلى مركز الشكاوى، ورفع قيمة المخالفات

وبرطوقية تحضير وتقديم الطبق والتقديم بالشروط الصحية وغيرها.. مؤكداً أن معايير الجودة وتقييم مستوى الخدمات تختلف حسب درجة المطعم. ومن جهة أخرى بين أرضوملي أنه تم تطوير آلية الرقابة من خلال ما يسمى «بمكاسحات الغذاء» والتي تعمل على كشف الغذاء المقدم، إضافة لموضوع الضبط الإلكتروني، والذي يتم من خلال بيانات المنشأة وذلك بهدف التقييم السريع، وتحليله ومعرفة المشكلة ومعالجتها ومن ثم إرسال الضبط إلى مركز الشكاوى، ورفع قيمة المخالفات

الزور و بالسيوابة و٤ باللاذقية و١٠ بطرطوس. فيما بلغ عدد المنشآت السياحية التي عادت للعمل ٩٨ منشأة سياحية، وتوزعت بين ٣٧ فندقاً و٦١ مطعمًا، توزعت على محافظات حمص وريف دمشق وحلب وحماة والحسكة واللاذقية، كما بلغ عدد المنشآت السياحية من مستوى نجمتين ١٣٤ منشأة.

فيما كشفت الشيخ أن قيمة المشاريع التي دخلت الخدمة لهذا العام بلغت ٧٤ مليار ليرة سورية.

وفي سياق متصل بينت الشيخ أن قيمة الضرائب المحصلة من المنشآت السياحية للعام الحالي بلغت نحو ٩ مليارات وذلك حسب تقديرات وزارة السياحة، فيما بلغ رسم الإنفاق الاستهلاكي ١٧ ملياراً، حسب عدد الكراسي والأسرة الموجودين بالخدمة، أي بإجمالي ٢٦ مليار ليرة سورية.

وأما بالتفتيش للمنشآت المؤهلة تأهيل مؤقتاً أكدت الشيخ وجود ٦١٤ منشأة، منهم ٢٠٥ منشآت تم تسوية أوضاعهم بالمقابل، و٢٢ منشأة تم إلغاء تأهيلهم وذلك حسب المرسوم ١١ والذي ينص على أنه في حال تعذر تأهيل المنشأة تلقى رخصتها، إضافة لوجود ٤٠٩ منشآت بعضها ما زالت ضمن المهلة الممنوحة لها لتسوية أوضاعها.